# الصابر ايوب

قمت قبل فترة بعقد صفقة مربحة بعت فيها كمية من البضائع الراكدة لشخص كان في زيارة عمل للكويت. اتصل بي بعدها بيومين طالبا الغاء الصفقة حيث انه فشل في ايجاد طريقة مناسبة لشحنها الى ايران، وعندما سألته عن السبب قال انه اشترى تلك المواد ليقوم بشحنها عن طريق القوارب الخشبية ولكنه فوجيء بانه من الصعب بل من المستحيل ايجاد طريقة رخيصة ومناسبة لشحن البضاعة، وعندما اقترحت عليه الشحن بواسطة القوارب الخشبية «الابوام» قال انه من غير المسموح له او لغيره دخول ميناء الدوحة والتفاوض مع اصحاب تلك القوارب، وغير مسموح لهؤلاء بدخول البلاد بعد تنزيل بضاعتهم، مما يعني انه ملزم بشحن البضاعة عن طريق البواخر العادية وهذا سيكلفه اضعاف ما كان يتوقعه!! طمأنته وابديت له استعدادي لاعادة ما دفعه مقدما من ثمن البضاعة، ولكني عرضت عليه ان نذهب سويا لميناء الدوحة لعلي استطيع عمل ما لم يتمكن هو من عمله.

وصلت الى الميناء واتجهت لمكتب الامن وقابلت الشخص المسؤول وشرحت له الوضع فقال ان التعليمات تمنع دخول بحارة تلك اللنشات الى الكويت، وغير مسموح حتى «للنواخذة» بذلك. بينت له ان رفضه مساعدتي في هذا الامر يعني تعرضي لخسارة كبيرة وما اطلبه ليس بالمستحيل ولا نطلب منه السماح لاصحاب تلك اللنشات بدخول البلاد بصورة غير مشروعة، بل بالسماح لنا عوضا عن ذلك بالذهاب لمقابلتهم في قواربهم!! قبل اقتراحنا على مضض ولكنه قال ان الامر يحتاج منا لجوازات سفر «سارية المفعول» لكي يسمح لنا بعبور البوابة «المباركة»!! وحيث اننا لم نكن نحمل تلك المستندات «الحيوية» في حينها فقد وجدنا انفسنا امام «حائط المبكى» مرة اخرى. بعد مناقشات وسجال وشرح واخذ ورد توصلنا والمسؤول الى حل يعتبر هو الاغرب في تاريخ التفاوض على عملية شحن، فقد تم السماح بموجب ذلك الاتفاق لاصحاب اللنشات بالدخول الى «حرم» الميناء واحدا تلو الاخر والوقوف على بعد ١٠ امتار من حاجز البوابة، وسمح لنا بالوقوف على مسافة مماثلة على الطرف الاخر من الحاجز، وبدأت عملية تفاوض مضحكة لصاحبي ومبكية لي تخللها صراخ وصياح زاد من صعوبتهما شدة هبوب الريح في ذلك اليوم، وتخلل عملية التفاوض «عن بعد» الكثير من الاشارات اليدوية من الطرفين، وبعد قرابة نصف الساعة تم الاتفاق مع احدهم اخيرا على سعر معين.

خرجت من الميناء وانا فرح من جهة لنجاحي في اتمام الصفقة، وشاعر من جهة اخرى بالاسى لما نحن فيه من تخلف تجاري مقارنة بما يحدث من حولنا من تغيرات وتسارع ومرونة في مثل هذه الامور، وكيف ان مثل هذه التعقيدات تتناقض بشكل رهيب مع ما تنادي به الحكومة وتطالب به جهات عديدة من ضرورة تسهيل امور تجارة البلد لتعود الاوضاع الى بعض حيويتها السابقة، ولكن لا يبدو اننا نقدر ما نحن فيه من تأخر في مثل هذه الامور.

تذكرت تلك الحادثة وانا اسمع كل يوم عن المشاكل والعراقيل التي تواجه مشروع «المنطقة الحرة»، ذلك المشروع الذي انتظرناه لثلاثين عاما، وعندما بدا انه سيتحقق اصبحنا نتسابق في وضع مختلف انواع العصي في دواليب الشركة الفائزة بالمشروع، محاولين افشال مشروعها، او على الاقل تأجيل تنفيذه لثلث قرن آخر!!

**احمد الصراف**